

هل يثني سلاح الميليشيات مصطفى الكاظمي عن محاولة الإصلاح

مسؤولون عراقيون يتساءلون بعد مقتل هشام الهاشمي: ترى من التالي؟



عمل الدولة لا يقف عند المأساة

عزیز الربيعي القول "اعتقدنا أن الأقاليم والأصوات المعارضة للميليشيات كانت بداية جديدة. وأظهر اغتيال هشام أن الدولة العراقية وقانونها مجرد حبر على ورق". وتعليقا على التقرير، تساءل مصدر سياسي عراقي، طلب عدم ذكر هويته لأسباب أمنية، إن كان رئيس الوزراء العراقي الحالي يصد مهادة الميليشيات التي تقوم لدائل قوية على ضلوعها في اغتيال الهاشمي، والإبتعاد عن التصادم معها بعد أن وصلته رسائل التهديد المطننة عبر عملية الاغتيال. وبحسب المصدر ذاته فإن تخلي

الماضي أمام فندق في مدينة كربلاء. والفاهم هو أحد من يتم ذكرهم على سبيل المثال لا الحصر. وبشأن تأثير حادثة اغتيال الهاشمي على أعضاء الحكومة العراقية قال المحرران في الواشنطن بوست "إن مساعدين سياسيين للكاظمي بدأوا يتساءلون بصوت عال أي منا سيكون التالي، في وقت اختفى كثير منهم وأحجم عن الظهور على التلفزيونات وغادر آخرون بغداد، والذين هم موجودون في الخارج قالوا إنهم لن يعودوا لفترة من الوقت".

ويقول مساعد آخر للكاظمي إن "اغتيال هشام كان بمثابة رسالة وصلت للجميع"، مضيفا "لقد تأكد للجميع أنه بغض النظر عن مدى قربك من السلطات يمكن للميليشيات الوصول إليك دائما".

زيارة الكاظمي إلى إيران تؤشر إلى عدم تحقيق أي تقدم نحو تصويب العلاقة غير الطبيعية بين العراق وإيران

وعلى هذه الخلفية يشكك مساعدون سياسيون للكاظمي ومراقبون لأوضاع حقوق الإنسان في ما يمكن أن تصل إليه التحقيقات في مقتل الهاشمي. وقال العديد من الحلفاء السياسيين لرئيس الوزراء إنهم يتوقعون أن يقتصر الأمر على محاكمة جنائية للمسالح الذي نفذ عملية الاغتيال، من دون الإشارة إلى الجهة التي أعطت الأوامر ودوافعها. ونقلت الصحيفة عن صحافي عراقي مقيم في إقليم كردستان يدعى

عمليات الخطف والاعتقال في العراق ليست مجرد أحداث أمنية، بقدر ما هي أداة تأثير سياسي وتوجيه لقرار الدولة. فاغتيال ناشط مقرب من السلطة مثل هشام الهاشمي حمل رسائل تهديد واضحة وشديدة للجهة لرئيس الوزراء ودائرته المقررة يعتقد أنها قرئت بالشكل الذي يريده أصحابها، ولا يستبعد أن تكون حكومة مصطفى الكاظمي قد شرعت في العمل بمقتضاها، تجنباً لصدام مع الميليشيات.

بغداد - تتعمق الشكوك في العراق، بشأن تمكن السلطات من وضع حد لعمليات الاختطاف والاعتقال التي لا ترتبط فقط بقضايا السلاح السائدة في البلاد، لكن لها علاقة وثيقة بخلفيات وأهداف سياسية لجهات قوية ونافذة تعمل على توجيه دفة الحكم وسلطة اتخاذ القرار في البلاد وفق أجندة معينة تتجاوز حدود البلد إلى إيران المجاورة. وتتسكك مصادر سياسية عراقية

في إمكانية إجراء تحقيقات مهنية ومستقلة في جرائم الاغتيال التي استهدفت وجوها ذات تأثير اجتماعي وسياسي غير مرغوب فيه من قبل أحزاب وميليشيات شيعية معروفة بولائها لإيران، وآخر تلك الجرائم اغتيال الخبير الأمني هشام الهاشمي المقرب من رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي مطلع شهر يوليو الجاري أمام منزله في منطقة زبونة بالعاصمة العراقية بغداد.

لكن خشية بعض الأوساط العراقية المنادية بوضع حد لفضول السلاح والحد من تقوى الميليشيات وضمان أمن الجميع بما في ذلك النخب الفكرية والسياسية، لا تتوقف عند إهمال القضية وطى صفحاتها من دون الكشف عن الجهات الأصلية التي وقفت وراء الجريمة واستفادت منها، بل تتعدى ذلك إلى توقع حدوث تأثير عكسي لعمليات الاختطاف والاعتقال، بأن ينجح مخطولها ومنفذوها في تهريب المجتمع والسلطة ودفع الحكومة إلى تجنب اتخاذ أي قرارات وتنفيذ سياسات لا تريدها الأحزاب والميليشيات ذات الأجندات الخاصة والأهداف المختلفة عن أهداف الوطني ومحاربة الفساد وبسط الأمن والاستقرار وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة.

ورد في تقرير لصحيفة واشنطن بوست أن اغتيال الهاشمي تسبب في إحداث صدمة في صفوف الحكومة العراقية وكشف مخاطر المواجهة مع الميليشيات المدعومة من إيران. وذكرت الصحيفة الأميركية أن العديد من مستشاري رئيس الحكومة العراقية فوجئوا باغتيال الهاشمي المقرب من مصطفى الكاظمي على اعتبار أن أعمال العنف يمكن أن تصل إلى درجة قريبة من المحيطين برئيس الوزراء. وقالت إنه على الرغم من تعهد الكاظمي بكنج جماع الميليشيات، إلا أنه لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى سيجرؤ على المضي

قديما في ما يتعلق بمقتل الهاشمي. وقدرت اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية في العراق، الأحد، فرض حظر شامل للتجوال خلال عطلة عيد الأضحى، ضمن تدابير لمواجهة جائحة كورونا. وقالت رئاسة الحكومة في بيان، إن رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي ترأس اجتماعا للجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية، تمت خلاله مناقشة جملة من الموضوعات، وفق الوكالة العراقية الرسمية للأنباء. وأشاد الكاظمي في الاجتماع بالجهود الكبيرة التي يبذلها "الجيش الأبيض" (الأطعم الطبية) وهو يعالج المصابين بكورونا. وشدد على "الأهمية الوعوية المجتمعية لمواجهة

الحكومة اليمنية ترفض تعديل مقترح أممي لحل الأزمة

عدن - اعتبرت الحكومة اليمنية، الأحد، أن التعديلات على مقترحات مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث لحل أزمة البلاد، منحازة لجماعة الحوثي.

وجاء ذلك في تصريحات لوزير الخارجية اليمني محمد الحضرمي، خلال لقائه في الرياض سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن المعتمدين لدى اليمن، وفق وكالة الأنباء اليمنية الرسمية سبأ. والدول الخمس هي كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والصين وروسيا. وأضاف الحضرمي أن "الحكومة وافقت في مايو الماضي على مقترحات المبعوث الأممي، بما في ذلك كافة الترتيبات الاقتصادية والإنسانية، واعربت عن عدم موافقتها على التعديلات الجديدة التي أضيفت على المسودة السابقة، والمنحازة للحوثيين". وشدد على أن "الحكومة كانت ولا تزال حريصة كل الحرص على السلام، وعلى إنجاح الجهود الدولية وجهود المبعوث الأممي للتوصل إلى حل شامل ومستدام وفقا للمرجعيات الثلاث المتفق عليها (نتائج مؤتمر الحوار الوطني، المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة)".

وأعلن غريفيث في مايو الماضي عن مبادرة أممية لحل الصراع اليمني بشكل شامل، تتضمن وفقا لكليا إطلاق النار ومعالجة الوضع الإنساني وتبادل الأسرى. وتبذل الأمم المتحدة، منذ سنوات، جهودا لوقف الاقتتال ولبدء حوار شامل بين الأطراف اليمنية، إلا أنها لم تنجح حتى الآن في حل الأزمة المتفاقمة.

وتشرف لجنة التنسيق العسكري وفقا لإعلان المقترح من غريفيث على فتح الطرق الرئيسية بين المدن، كما تضم المسودة بندا خاصا بالتدابير الاقتصادية مثل صرف رواتب موظفي القطاع العام بموجب قوائم الرواتب في العام 2014 قبل الانقلاب الحوثي، والبدء بصرفها عن طريق لجنة فنية مشتركة من الجانبين.

وتتسكك مصادر سياسية عراقية في إمكانية إجراء تحقيقات مهنية ومستقلة في جرائم الاغتيال التي استهدفت وجوها ذات تأثير اجتماعي وسياسي غير مرغوب فيه من قبل أحزاب وميليشيات شيعية معروفة بولائها لإيران، وآخر تلك الجرائم اغتيال الخبير الأمني هشام الهاشمي المقرب من رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي مطلع شهر يوليو الجاري أمام منزله في منطقة زبونة بالعاصمة العراقية بغداد.

وتتضمن مسودة المبادرة الأممية الحوثيين في الإشراف على إيرادات الدولة من خلال لجنة تشرف على حساب خاص في البنك المركزي اليمني وفرعه لإيداع إيرادات النفط والغاز والجمارك والضرائب والموائى والمنافذ بهدف صرف رواتب الموظفين، كما تشكل لجنة مشتركة أخرى لتنسيق السياسات النقدية في كافة مناطق اليمن.

وبموجب الاتفاق يُرفع الحظر عن مطار صنعاء الدولي الذي سيسمح له باستئناف الرحلات الدولية والتجارية والإنسانية والمدنية، من دون أي ضمانات لمنع استغلال الحوثيين للمطار، إلى جانب رفع القيود عن دخول سفن الحاويات التجارية والسفن المحملة بالغاز والنفط في حال كانت ملتزمة بحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي وبعد خضوع السفن لتفتيش الأمم المتحدة.

ويشتمل الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لمعالجة الجوانب الفنية والمالية لإصلاح أنبوب النفط القادم من مارب إلى ميناء رأس عيسى في الحديدة بهدف استئناف ضخ النفط وكذلك بحظر توريد الأسلحة المفروض الغازية، وهو ما يعني وفقا لمراقبين إشراك الجماعة الحوثية في كافة موارد الدولة المتواجدة خارج نطاق سيطرتها، وهو ما يفسر حالة الضغط العسكري الحوثي المتزايدة على محافظة مارب والتلويح باجتياحها.

التعديلات المقترحة من قبل غريفيث هي بمثابة إسقاط لمخرجات تفاهات السويد الخاصة بالحديدة على كامل الملف اليمني

ويشهد اليمن، للعام السادس، حربا بين القوات الموالية للحكومة والحوثيين المسيطرين على محافظات، بينها العاصمة صنعاء منذ عام 2014. وسبق لصحيفة "العرب" أن كشفت في تقرير نشرته في وقت سابق من الشهر الجاري عن تسويق المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث لنسخة جديدة من مقترح لوقف شامل لإطلاق النار في اليمن واستئناف مشاورات السلام بين الحكومة اليمنية والحوثيين برعاية الأمم المتحدة.

وقالت المصادر إن مسودة المبعوث الأممي بمثابة إسقاط لمخرجات تفاهات السويد الخاصة بالحديدة على كامل الملف اليمني، مشيرة إلى أن الفشل الذي يلازم تنفيذ اتفاقات ستوكهولم لا يوحى بنجاح النسخة الجديدة من المقترحات التي ما زالت تصطدم برفض الحكومة والحوثيين وتعديلاتها الواسعة.

وأشارت المصادر إلى أن غريفيث يسعى لاستغلال التحولات الأخيرة على الأرض لصالح الحوثيين من أجل الضغط على الحكومة المعترف بها دوليا لتقديم تنازلات تجعل من الحوثي شريكا في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد والبنك المركزي وغيرها من الأمور السيادية من دون أي تنازلات مقابلة من طرف الحوثيين.

وتنص مسودة الإعلان المشترك الذي تقدم به المبعوث الأممي مارتن غريفيث في مطلع يوليو الجاري على وقف شامل



من هنا المخرج الجديد للأزمة

حظر تجوال شامل في العراق لمواجهة كورونا

وقررت اللجنة العليا أيضا قيام الأجهزة الأمنية بتنفيذ قرارات اللجنة بشأن تطبيق الشروط الصحية (لبس الكمامات والتعقيم والتباعد الجسدي وغيرها)، مع فرض الغرامات المالية للمخالفين وحجز مركباتهم، فضلا عن قيام شبكة الإعلام العراقي بتكثيف البرامج التثقيفية والتوعوية بشأن الوقاية من جائحة كورونا.

وأعلنت وزارة الصحة والبيئة العراقية، الأحد، تسجيل 2459 إصابة جديدة بكورونا، مع شفاء 1900 حالة، و78 وفاة. وبهذه الحصيلة الجديدة يرتفع إجمالي الإصابات في العراق إلى 110 آلاف و32 حالة، و75 ألفا و217 حالة شفاء، و4 آلاف و362 وفاة.

خطر كورونا ومنع انتشاره وضرورة الالتزام بالتعليمات والقواعد الوقائية التي أصدرتها المؤسسات الصحية، لتطويق الجائحة والتقليل من مخاطرها وتأثيراتها على صحة الفرد والمجتمع".

وقررت اللجنة فرض حظر تجوال شامل خلال عطلة عيد الأضحى بين 30 يوليو الجاري و9 أغسطس المقبل، مع "النظر بالحظر بعد عطلة العيد".

كما قررت إعادة فتح العيادات الخاصة، مع الالتزام بشروط وضوابط وزارة الصحة ونقابة الأطباء، وفتح المجال أمام المستثمرين الراغبين في إنشاء معامل إنتاج للأوكسجين الطبي.